بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني

هل يفي المانحون بوعودهم في دعم اليمن تنمويا؟

■ بعد توقيع المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني هل يفي المانحون بوعودهم في دعم اليمن تنمويا فكثيرة هي المساعدات والقروض التي أعلن مجتمع المانحين تقديمها لليمن في مؤتمر لندن٢٠٠٦ م و التي تجاوزت خمسة مليارات دولار، إلا أن المستوعب منها لم يتجاوز٣٠٪. رغم مرور نحو أربع سنوات والآن يتم التحضير لعقد مؤتمر لدعم اليمن وهو ما يثير تساؤلات عن جدوى عقد مثل هذه المؤتمرات إذا كانت المبالغ المعلن عنها مجرد حبر على ورق إما لعجز الحكومة اليمني على استيعابها أو مماطلة الممولين في تقديمها أو اشتراط تقديم هذه المساعدات بمطالب معينة تفرضها الدول على اليمن.

كتب/ عبدالله الخولاني

وفي نفس الصدد أكدت دراسة حديثة أن الجانب ألاقتصادي أحد الأبعاد الإستراتيجية لعملية التكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأن هذا البعد يتكامل ويتوازى في أهميته مع الأبعاد الإستراتيجية الأخرى، الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كما أن الإرادة السياسية تشكل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو التكامل الاقتصادي، فبدون هذه الإرادة لا يمكن تحقيق هذا التكامل حتى وان توفرت مقوماته ومتطلباته.

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن توفير الإرادة السياسية قضية أساسية لعملية الاندماج الاقتصادي كونها تدعم هذا التوجه وتدفع به وتعمل على تذليل كافة العقبات ومعالجة كافة المشاكل والصعوبات.

وقالت: إن هناك متطلبات ستساهم في تأهيل اليمن وتمكينه مستقبلاً من التكامل والاندماج ليس مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فحسب ولكن أيضا تمكين الاقتصاد اليمني من التكامل بفاعلية مع الاقتصاد العالمي، وتتفق هذه المتطلبات في الوقت نفسه مع المسارات التي تم الاتفاق عليها حول تأهيل اليمن وتتمثل في تعزيز وتطوير المسار التمويلي في إطار مؤسسي منظم وتطوير وتحسين المناخ الاستثماري في اليمن وبما يساهم في المسار التشريعي وتعزيز التكامل التجاري في السلع والخدمات وكذا توفير كافة الظروف المناسبة والعوامل المساعدة التي تمكن القطاع الخاص اليمني والخليجي بدور أساسي وفاعل.

ووفقا للدراسة فإن متطلبات اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول المجلس يتطلب بالضرورة وضع إطار موضوعي ومنهجي لعملية التكامل الاقتصادي، وبحيث يتضمن هذا الإطار أهدافاً محددة وبصورة واضحة يتطلب من اليمن الوفاء بها للتأهل لعضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة الإجراءات والتدابير والإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتي يتوقع مجلس التعاون الخليجي من الحكومة اليمنية إنجازها وكذا إطار زمني محدد لتنفيذ الإجراءات والتدابير والإصلاحات المتفق عليها ومجموعة من المؤشرات والمعايير المحددة والمتفق عليها بين الجانبين، باعتبارها تمثل الأداة أو الوسيلة التي يتم من خلالها قياس وتحليل وتقييم سير عملية التكامل أو (ما تم إنجازه وما لم ينجز وأسباب ذلك) ويتم المراجعة والتقييم من خلال لجنة (لجان) مشتركة يتم تشكيلها من قبل الطرفين بحيث يتم إصدار تقارير فصلية، أو نصف سنوية، أو سنوية.

وأضافت: عادة ما تقدم التجمعات أو التكتلات الاقتصادية منحاً مالية وفنية بهدف مساعدة الدولة المرشحة للعضوية بغرض تمكينها من التأهل حيث يقدم الاتحاد الأوروبي،على سبيل المثال، منحاً مالية وفنية للدول المرشحة لتعزيز وتطوير مؤسساتها وأجهزتها من ناحية، والارتقاء بصناعاتها وبنيتها التحتية لتتوافق مع المعايير والمواصفات الخاصة بالاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. كما تشمل برامج المساعدات تطوير القطاع الزراعي والتنمية الريفية وقطاع النقل والمجالات البيئية، وأكدت أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً ذات الموارد الشحيحة، حيث جاءت في المرتبة ١٥٠ من بين١٧٧ دولة في تقرير التنمية البشرية الدولي ، ويصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي ٧١١دولاراً هو يقل عن متوسط نصيب الفرد في دول صحارى أفريقيا. كما تقدر نسبة الفقر العام بـ٣٦ ٪ من إجمالي عدد السكان، مع تركز الفقراء بصورة رئيسية في المناطق الريفية فيما تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق إنجازات تنموية بفضل الإيرادات النفطية مكنتها من احتلال مراتب متقدمة في مؤشرات التنمية، حيث صنفت ٤ دول من دول المجلس الست بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهي قطر، الإمارات، البحرين، والكويت، وجاء ترتيبها في دليل التنمية البشرية ٤٠،٤٤،٤٣،٤٤ على التوالي وصنفت دولتا عمان والسعودية بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وبترتيب ٧١ و ٧٧ في دليل التنمية البشرية الدولي.

وبحسب الدكتور الفسيل فإن الموارد المالية الذاتية المحدودة وتدني مستوى المساعدات الرسمية التنموية التي تتلقاها اليمن تشكل إحدى العقبات الأساسية التي أبطأت من مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن، خاصة بعد تراجع متوسط نصيب الفرد من المساعدات في اليمن من ٢٩ دولاراً عام١٩٩٩ م، إلى حوالي١٣ دولاراً في عام٢٠٠٣ م، مقارنة بـ ٣٣.٤ دولار كمتوسط للدول الأقل نمواً كما تقل نسبة المساعدات التي تتلقاها اليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي٢.٢(٪) عن نسبة الدول الأقل نمواً والمقدرة للعام نفسه بـ١٨.٧٪وفي ظل هذا الوضع فإن تأهيل اليمن تنموياً إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية المحقق في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب تغطية الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري العام للخطة الخمسية الثالثة والمقدرة بـ ٥.٥مليار للفترة٢٠١٠-٢٠٠٧ م،إضافة إلى ١.٣ مليار دولار لتغطية استكمال مشاريع البرنامج الاستثماري لفترة ما بعد٢٠١٠ م .

مؤكدا على ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير العوامل والظروف المناسبة لاستدامته وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته ومواصلة كافة الإصلاحات الهيكلية والإدارية والتنظيمية والتشريعية التي ستساهم في تطوير وتحديث الجهاز الإداري والبناء المؤسسي للدولة ورفع مستوى كفاءة وفعالية أدائه والحد من مظاهر الفساد ومكافحة كافة أشكاله.

وأوضح الخبير الاقتصادي أن البنية الإنتاجية للاقتصاد اليمني تتسم بضعف الأداء وعدم المرونة الأمر الذي يستلزم بالضرورة تطوير الهيكل الإنتاجي من خلال برامج إعادة تأهيل وهيكلة القطاعات الإنتاجية وتطوير قدراتها الإنتاجية ورفع مستوى جودة منتجاتها ومواصفاتها وفق المعايير والمواصفات الخليجية والدولية .

تكريم عدد من مظفي الجمارك المبرزين

● صنعاء/سبأ

أقيم أمس بمطار صنعاء الدولي حفل تكريم عدد من موظفي وموظفات الجمارك المبرزين التابعين لمصلحة الجمارك العاملين بالمطار، تقديراً للجهود التي بذلوها في عملهم الجمركي في الكشف عن عدد من المخالفات والتهريبات المختلفة والمخالفة للقانون.

وفي حفل التكريم أشاد رئيس مصلحة الجمارك محمد زمام بالجهود التي يبذلها موظفو وموظفات الجمارك بالمطار، والحس الأمني الذي يمتازون به مما أسهم في الكشف عن القبضيات والتهريبات المختلفة التي حصلت في المطار .. لافتا إلى أن القبضيات هي عبارة عن مؤشر على الحرص الشديد والدقة في التعامل مع كل ما يدخل ويخرج من المطارات.

وأشار زمام إلى أن التدريب والتأهيل لموظفي وموظفات الجمارك في جميع منافذ البلاد أثمر في كشف أنواع من القبضيات والتهريبات المخالفة للقانون التي تدخل وتخرج من اليمن .. مؤكداً أن مصلحة الجمارك تركز على المطار بشكلٍ أساسي في تدريب موظفي الجمارك محليا وخارجياً، بغية تطوير العمل الجمركي ومواكبة الشعوب المتقدمة في هذا المضمار.

وقال : « هناك مشروع توقيع اتفاقية في النصف الثاني من فبراير القادم في الأردن يتضمن تحديث وتطوير الجمارك اليمنية بكل مكوناتها بمساهمة الولايات المتحدة والسوق الأوروبية ومصر والأردن».

من جانبه أشار مدير عام مطار صنعاء الدولي ناجي المرقب إلى أهمية التكريم ومدلولاته الكبيرة لرفع المعنويات والتشجيع على المنافسة لتقديم أفضل النتائج .. مبينا ان العمل في مطار صنعاء الدولي تكاملي وتعاوني بين جميع الجهات سواء موظف الجمارك ورجل الأمن والجوازات وغيرها من الجهات المنتدبة في المطار.

وثمن الجهود التي بذلت من قبل موظفي الجمارك للكشف عن جميع المخالفات سواء الحالية أو القديمة.. مؤكدا حرص إدارة مطار صنعاء الدولي على تقديم التسهيلات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه جميع موظفي وموظفات الجهات المختلفة التي تعمل في المطار.

حضر الحفل وكيل المصلحة المساعد للضابطة الجمركية عبد الرزاق المراني، ومديرا جمرك مطار صنعاء للركاب والشحن عبدالكريم راصع ومحمد علي الطاهش، ومدير أمن المطار حافظ الجمرة.

دراسة تشدد على أهمية تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية

خاص / الثورة الاقتصادي

شددت دراسة حكومية على أهمية تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

وأكدت على أهمية تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وتستهدف الخطط الحكومية رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية. ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتخطط الحكومة لإقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال وتطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

الأرز يغزو الاسواق والموائد اليمنية

■ ظلت الموائد اليمنية خالية من الارز لفترة طويلة، ولم يدخل في النمط الغذائي اليمني بصورة ثانوية إلا منذ خمسينيات القرن الماضي.

ولم تعرف معظم المناطق اليمنية هذه السلعة الجديدة، وظلت محصورة في مناطق محدودة كحضرموت والحديدة وعدن.

ورغم أن زراعته تكاد تكون معدومة، بحسب الدراسة الموسومة بـ «مستقبل الاكتفاء الذاتي من الحبوب»، إلا أن استهلاك الأرز ارتفع في السنوات الأخيرة، وأصبح يتوفر كغذاء في جميع مناطق اليمن.. إذ يعتبر في الكثير من المحافظات الجنوبية والشرقية وجبة رئيسية.

وقد شهدت أسعار الأرز ارتفاعاً غير مسبوق إذ يتجاوز سعر الكيلو جرام حالياً ٣٠٠ ريال، ويصل إلى ٥٠٠ ريال للنوع الفاخر من البسمتي أو المزة، بينما تباع القطمة زنة ١٠ كيلو جرامات ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ ريال.

وضاعفت أسعار الأرز من معاناة اليمنيين، ومثلت عبئاً إضافياً على موازنات الأسرة التي لم تعد كافية للمتطلبات الأساسية.

وارتفع حجم استهلاك الأرز من ١٢٨ ألف طن عام ١٩٩٦م إلى أكثر من ٣٣٠ ألف طن عام ٢٠٠٦م بقيمة تصل إلى ١٨،٤ مليار ريال، ثم زادت الى ٣٨٩ ألفاً عام ٢٠٠٧م بقيمة ٣٢،٨ مليار ريال.

إعـــــلان